

مادة ١٦ - تبقى نافذة كل النظم والقواعد واللوائح المسالية والإدارية والحسابية المعمول بها في الهيئة والتي لا تتعارض مع أحكام هذا القانون وذلك حتى يصدر ما يملأها أو يلغىها أو يستبدل فيها بها .

مادة ١٧ - إلى أن تصدر اللوائح التي تتضمن القواعد المنظمة لشئون موظفي الهيئة ومستخدميها وعملها يباشر مجلس الإدارة أو من يندبه لذلك وفي حدود حاجة العمل الضرورية بجميع السلطات اللازمة لتعيين الموظفين الفنيين والإداريين واختيارهم وتحديد أقدمياتهم ومرتباتهم وإلحاقهم بالإدارات والأقسام والمكاتب المختلفة .

مادة ١٨ - لا يس هذا القانون حقوق الحكومة المصرية أو التزاماتها المترتبة على اتفاقية القسطنطينية بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ أو على تصريح الحكومة المصرية بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٧ أو على أية أداء دولية أخرى تكون مصر طرفاً فيها .

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧

بتعديل المادة ٩٧ من القانون المدني بإضافة حكم جديد بدم جواز تملك الأموال الخاصة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة كذلك أموال الأوقاف الخيرية أو كسب حق عيني عليها بالتقادم

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٩٧ من القانون المدني ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ٩٧ من القانون المدني النص الآتي :
" في جميع الأحوال لا تكسب حقوق الإرث بالتقادم إلا إذا دامت الحيازة مدة ثلاث وثلاثين سنة .

ولا يجوز تملك الأموال الخاصة للملكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وكذلك أموال الأوقاف الخيرية أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم ."

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويصل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (١٠ يوليه سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

مادة ٨ - تكون للهيئة ميزانية مستقلة يتبع في وضعها القواعد المعمول بها في المشروعات التجارية وذلك مع عدم الإخلال برتبة ديوان المحاسبة على الحساب الختامي للهيئة .

وتبدأ السنة المالية للهيئة في أول يوليو وتنتهي في آخر يونيو من كل عام .
وتعتمد الميزانية والحساب الختامي للهيئة بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٩ - تدير " هيئة قناة السويس " ميناء بور سعيد باعتباره جزءاً لا يتجزأ من مصرف القناة وتشرف على كل العمليات البحرية فيه .

مادة ١٠ - تفرض هيئة قناة السويس وتحصل على الملاحة والمرور في مصرف القناة رسوم الملاحة والإرشاد والقطر والرسو وما إلى ذلك وفقاً لما تقتضيه القوانين واللوائح .

مادة ١١ - يكون للهيئة في سبيل القيام بواجباتها ومباشرة اختصاصاتها جميع السلطات اللازمة لذلك . وبوجه خاص يكون لها تملك الأراضي والعقارات بأية طريقة بما في ذلك نزع الملكية للنفعة العامة . وللهيئة أن تؤجر أراض وعقارات تملكها أو أن تستأجر أراض أو عقارات مملوكة للأفراد سواء لتحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها أو تحقيقاً لفائدة موظفيها وعملها أو لإنشاء المشروعات والمرافق المتصلة بمرفق القناة أو التي يقتضيها حسن سير العمل به كمنشآت المياه والقوى الكهربائية والطرق وما إلى ذلك .

مادة ١٢ - تعتبر أموال الهيئة أموالاً خاصة .

مادة ١٣ - تمكينا للهيئة من مواجهة التزاماتها ومن كفالة حسن سير العمل وضبطه بالمرفق تتمتع الهيئة بالنسبة لما تستورده من المهمات والآلات اللازمة لها بالإعفاء من اتباع الإجراءات التي تتطلبها القوانين واللوائح الجركية المعمول بها كما تعفى أيضاً من كافة الترخيصات المنصوص عليها فيها .

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتنظيم طريقة تقدير دفع الرسوم المستحقة على ما تستورده الهيئة وتنظيم العلاقة بينها وبين مصلحة الجمارك .

مادة ١٤ - لا يجوز أن تتخذ الهيئة أي إجراء يتعارض مع أحكام اتفاقية ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بضمان حرية استعمال قناة السويس البحرية أو تصريح الحكومة المصرية الصادر في ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٧ بخصوص نظام المرور بقناة السويس والذي سجل بسكرتارية هيئة الأمم المتحدة .

مادة ١٥ - لا يجوز للهيئة أن تمنح أية سفينة أو شخص - طبيعياً كان أو اعتبارياً أية فوائد أو ميزات لا تمنح لغيرها من السفن أو الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين - في نفس الأحوال . ولا يجوز لها أن تفرق في المعاملة أو تميز بين عملائها أو تحرم أو تفضل أحداً منهم على غيره .